

**الفصل 8 -** نسخ الامر المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1373 (18 فيفري 1954) المتعلق بمفعول وصل الابرء الذي يحرره الاجير عند فسخ عقدة الشغل ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

وصدر بتونس في 2 صفر 1380 (27 جويلية 1960)

رئيس الجمهورية التونسية  
**الحبيب بورقيبة**

### قانون عدد 19 لسنة 1960

**مؤرخ في 2 صفر 1380 (27 جويلية 1960) يتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية (1)**

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية ،  
بعد موافقة مجلس الامة ،

اصدرنا القانون الاتي نصه :

**الفصل 1 -** تجمع النصوص المنشورة فيما يلي والمتعلقة بالصناعة السينمائية في مجموعة واحدة بعنوان (المجلة للصناعة السينمائية)

**الفصل 2 -** تنسخ جميع المقتضيات المنافية لهذا القانون وتبقى منسوخة وخاصة امر 30 سبتمبر 1948 القاضي بالغاء المركز السينمائي التونسي وتنظيم الصناعة السينمائية

**الفصل 3 -** يتعين على المؤسسات والمهن التابعة لاحد فروع الصناعة السينمائية والممارسة لنشاطها في تاريخ ادراج هذا القانون ان تمثل لمقتضيات هذه المجلة في اجل اقصاه يوم 30 سبتمبر 1960

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

وصدر بتونس في 2 صفر 1380 (27 جويلية 1960)

رئيس الجمهورية التونسية  
**الحبيب بورقيبة**

### المجلة للصناعة السينمائية

القسم الاول

**المهنة السينمائية**

الباب الاول

**مقتضيات عامة**

**الفصل 1 -** جميع المؤسسات الراجعة الى اي فرع من فروع الصناعة السينمائية (انتاج الاشرطة وتوزيعها واستغلالها وتوريدها) ليس لها ان تباشر نشاطها الا بعد التحصيل على اذن صادر من كتابة الدولة للاخبار والارشاد

والاذن يمكن الرجوع فيه - ويمكن تحديده باجل معين

**الفصل 2 -** خلافا لمقتضيات الفصل الاول اعلاه فان لكتاب الدولة للاخبار والارشاد ان يمنح لاجل اقصاه خمسة عشر عاما

(I) الاعمال التحضيرية :

مشروع قانون عدد 17 - I لسنة 1960

مداولة مجلس الامة وموافقته بجلسته المنعقدة في

II محرم 1380 (6 جويلية 1960)

ويجب ان تنفذ عقدة الشغل بحسن نية وان يشمل وجوب العمل بها ليس منطوقها فقط ، بل ايضا جميع ما يتبع تعهدات الاطراف المتعاقدة بحكم القانون او العادة او العدل والانصاف

هذا الفصل له صفة تاويلية

**الفصل 2 -** احكام الامر المؤرخ في 14 شوال 1359 (14 نوفمبر 1940) المتعلق بمراقبة الفصل عن العمل بالمؤسسات الصناعية والتجارية لا تنطبق الا في الفصل الجماعي عن العمل

**الفصل 3 -** الفصل عن العمل من اجل ارتكاب غلط فادح او من اجل عدم الكفاءة المهنية او عدم الكفاية في الانتاج بسبب اضرار سوء النية المحقق لا يخول الحق في اية غرامة

على انه فيما يتعلق بعدم الكفاءة المهنية وعدم الكفاية في الانتاج بسبب اضرار سوء النية يجب ان يؤخذ سلفا راي لجنة الترتيب المهني التي جاء بها القرار المؤرخ في 7 ذي الحجة 1366 (22 اكتوبر 1947) قبل الحرمان من الغرامة

**الفصل 4 -** كل مطلب قصد الحصول على غرامة من اجل فسخ عقدة الشغل فسحا استبداديا يجب ان يوجه او يقدم خلال العام الموالي للطرد الى كتابة مجلس العرف صاحب النظر والا يعد لا غيا بسقوط الحق عملا بالفصل 13 من مجلة المرافعات المدنية والتجارية

**الفصل 5 -** يسقط بمرور عام ذي ثلاثمائة وخمسة وستين يوما كل مطلب في التتبع يقوم به الاجير ضد مستأجره فيما يخص علاقات الشغل

الفقرة الفرعية السابقة لها صيغة تاويلية

وتخضع القضايا المتعلقة بالمنح الاجتماعية لنفس شروط سقوط الحق ، وتبقى بداية اجل سقوط حق رفع القضية معينة طبق النصوص الخاصة الصادرة في تنظيمها

**الفصل 6 -** احكام الامر المؤرخ في 27 ذي الحجة 1358 (7 فيفري 1940) الصادر في تنظيم خلاص اجور العملة والمستخدمين لا تحول دون تطبيق القواعد التي اقتضتها مجلة العقود والالتزامات فيما يتعلق باقامة الحجة

**الفصل 7 -** الفصول 44 - 45 - 46 - 52 من القانون عدد 117 - لسنة 1958 المؤرخ في 21 ربيع الثاني 1378 (4 نوفمبر 1958) المتعلق بتحويل الامر المؤرخ في 30 ربيع الاول 1369 (19 جانفي 1950) القاضي باحداث مجالس العرف وقع تنقيحها كما يلي :

**الفصل 44 (جديد) -** يتركب مجلس العرف او قسم من المجلس من حاكم رئيس وعضو نائب عن الاعراف ، وعضو نائب عن العملة

**الفصل 45 (جديد) -** اذا تغيب عضو من الجلسة دهن عذر مقبول بعد ان وقع استدعاؤه بصفة قانونية يحكم عليه الرئيس بخطية تساوي مبلغ المنحة التي كان يمكن ان يتقاضاها لو حضر الجلسة ، وعند العود تضاعف الخطية

**الفصل 46 (جديد) -** احكام المجلس او القسم من المجلس يصدرها الحاكم الرئيس وللعضاء صوت استشاري في المجلس او القسم

**الفصل 52 (الفقرة الفرعية - جديد) -** في هذه الصورة يفقد الطالب حق التمتع باحكام الفصل 59 اسفله فيما يخص سير القضية

احدى الشركات التونسية الرخصة المقررة لاخت الصور دون سواها من الشركات

**الفصل 3 -** تتوقف ممارسة كل مهنة لها ارتباط بالصناعة السينمائية على مسك بطاقة هوية صناعية يسلمها كاتب الدولة للاخبار والارشاد

وترتيب تسليم هذه البطاقة وسحبها يضبطها قرار صادر عن كتابة الدولة للاخبار والارشاد

**الفصل 4 -** يتوقف انتاج او تصوير اي شريط او جزء من شريط سينمائي او خاص بالتلفزة في البلاد التونسية على رخصة سابقة صادرة عن كاتب الدولة للاخبار والارشاد

ولكاتب الدولة للاخبار والارشاد ان يطالب قبل اصدار الرخصة بتسليمه ملفا يضع جميع الوثائق الضرورية التي تمكنه من اتخاذ قراره عن روية وخاصة اسماء المنتج او المنتجين والممثلين والمساهمين الرئيسيين والقابهم وعناوينهم وجنسياتهم مع عنوان الشريط وبيان طوله بالامتار ومكان او اماكن التصوير ونسخة من مشروع السينماريو ومن برنامج التمويل

ورخص التصوير في المتاحف وفي بعض المناطق او النقط ذات الاهمية العسكرية والتصوير الجوي كل ذلك يقع اخضاعه للترتيب الجاري بها العمل في الموضوع

الباب الثاني

### مقتضيات خاصة بالاستغلال

**الفصل 5 -** يتوقف عرض الاشرطة السينمائية على التحصيل تاشيرة يسلمها كاتب الدولة للاخبار والارشاد بعد الاطلاع على راي لجنة الرقابة التي اقتضاها الفصل السادس التالي وعلى كل موزع يريد التحصيل على التاشيرة ان يعرض الشريط او الاشرطة التي يتناولها طلب التاشيرة على نظر اللجنة المشار اليها وذلك على نفقته الخاصة

**الفصل 6 -** يقع ضبط تاليف لجنة الرقابة بامر يتخذ باقتراح من كاتب الدولة للاخبار والارشاد

**الفصل 7 -** يتوقف تسليم تاشيرة الاستغلال التي اقتضاها الفصل الخامس على دفع معلوم لفائدة صندوق تنمية الانتاج السينمائي .

ومقدار هذا المعلوم واجراءات تسديده يضبطها امر يصدر باقتراح من كاتب الدولة للاخبار والارشاد وكاتب الدولة للمالية والتجارة

**الفصل 8 -** في صورة رفض تسليم التاشيرة يقع اعلام الطالب كتابة بقرار كاتب الدولة للاخبار والارشاد في بحر الثمانية ايام التي تعقب عرض الشريط على لجنة الرقابة

**الفصل 9 -** كل شريط متحصل على تاشيرة بالبلاد التونسية يجب عرضه على الجمهور في الصورة التي صادقت عليها لجنة الرقابة دون اقتطاع او اضافة او تغيير الا ما وقع قبوله او الاذن به عند تسليم التاشيرة ومع احترام الشروط التي توقف تسليم التاشيرة عليها

**الفصل 10 -** تاشيرات الاستغلال الصادرة عن كاتب الدولة للاخبار والارشاد يسرى مفعولها لمدة عامين ويمكن تحديدها .

**الفصل 11 -** مجموع الاشرطة السينمائية المعروضة في مشهد واحد يشكل البرنامج . يضبط كاتب الدولة للاخبار والارشاد تفاصيل البرامج السينمائية بمقتضى قرار يصدره ، كما يضبط شروط تسويق وتوزيع الاشرطة في البلاد التونسية ويعين المبلغ الاقصى والادنى من النسبة المئوية بعنوان التسويق التي يجب خصمها من مجموع المداخل الصافية للاشرطة السينمائية .

**الفصل 12 -** مجموع المداخل الصافية هي جملة المداخل بعد طرح الضرائب والمعالي المستخلصة عن المشاهد السينمائية وبعد طرح النسبة المئوية الراجعة لحقوق التأليف

الباب الثالث

### مقتضيات زجرية

**الفصل 13 -** يعاقب بخفية يتراوح مقدارها بين مائة دينار والفي دينار كل من يخالف التدابير المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص القانونية المتخذة لتطبيقها وخاصة من يروج او يقدم للجمهور اشرطة سينمائية بدون تاشيرة او متنافية مع الشروط التي تتوقف عليها التاشيرة وذلك بالاضافة الى حجز الشريط اداريا .

وقد يقتضى الحكم الذي يصدره القضاء ان يحرم المخالف مؤقتا او بصفة دائمة من ممارسة اي نشاط في ميدان الصناعة السينمائية وان تجبر الشخصية المادية او الادبية التي ينوبها او يتولى التصرف مكانها على اداء الخطية بالتضامن معه

القسم الثاني

الباب الاول

### صندوق تنمية الانتاج السينمائي

**الفصل 14 -** يستحدث صندوق لتنمية الانتاج السينمائي يقوم ابتداء من يوم صدور هذا القانون مقام الصندوق الخاص المفتوح بالجزيرة في دفاتر القابض العام عملا بالفصل 21 من امر 21 ذي القعدة 1375 (30 جوان 1956)

والغرض من صندوق تنمية الانتاج السينمائي هو :

(1) المشاركة في تمويل انتاج الاشرطة التونسية القصيرة ذات الصبغة التربوية او الثقافية او العلمية او الفنية .

(2) مجازاة المنتجين التونسيين لاشربة طويلة او قصيرة يثبت انها ممتازة فنيا

(3) المساهمة ببذل منح او جوائز

أ - المساهمة في تجهيز الصناعات الفنية للسينما التونسية وعلى جعلها صناعات عصرية

ب - في احداث قاعات عرض سينمائية وعلى تجهيزها وعلى جعلها عصرية

ج - في جهود منتجي الاشرطة الصحفية الخاصة باستعراض الاحداث

د - في نفقات الجمعيات والهيئات التي يرمى نشاطها الى ترويج الثقافة السينمائية في البلاد التونسية

(4) بصفة عامة المساعدة والتشجيع لكل اشتراع يسعى الى تنمية الصناعة السينمائية في تونس

**الفصل 15 -** يتصرف في صندوق تنمية الانتاج السينمائي كاتب الدولة للاخبار والارشاد بمساعدة لجنة استشارية تتألف كما يأتي :

مندوب عن كاتب الدولة للاخبار والارشاد

مندوب عن كاتب الدولة للمالية والتجارة

مندوب عن كاتب الدولة للتربية القومية

مندوب عن كاتب الدولة للصناعة والنقل

وتدعى اللجنة الى الاعراب عن رايها في كل قضية تتعلق بتنمية الصناعة السينمائية وخاصة فيما يتعلق ببذل منح ومساعدات مالية اقتضاها الفصلان 14 و 22 من هذا القانون

الصحيفة عدد I220 العمود الاول الفصل IO - السطر العاشر  
عوض :

وبمجرد صدور الامر بموجب المعاوضة  
اقرا :

وبمجرد صدور الامر بموجب المعاوضة  
الصحيفة عدد I220 - العمود الثاني - الفصل II - السطر الثاني  
عوض :

التابعة لغابات الدولة مع ضبطها نهائيا  
اقرا :

التابعة لغابات الدولة يقع ضبطها نهائيا  
الصحيفة عدد I222 العمود الثاني - الفصل 39 - الفقرة الثانية - السطر  
الاول  
عوض :

وتبرا ذمة المبتت له والحاق له بالتراضي  
اقرا :

وتبرا ذمة المبتت له او المحال له بالتراضي  
الصحيفة عدد I223 العمود الاول الفصل 43 - الفقرة الثانية ، السطر الاول  
عوض :

ولا يجوز احالة هذا الحق الا انه يمكن نقله بطريق ابنا عن اب  
اقرا :

ولا يجوز احالة هذا الحق الا انه يمكن نقله بطريق الوراثة ابنا عن اب  
الصحيفة عدد I225 - العمود الاول - الفصل 59 - السطر الثالث  
عوض :

من تاريخ تقديم المطلب بعد رخصة  
اقرا :

من تاريخ تقديم المطلب بعد رخصة  
الصحيفة عدد I225 ، العمود الاول الفصل 60 ، السطر الثاني  
عوض :

بشرط ان تكون القطعة المعدة  
اقرا :

بشرط ان لا تكون القطعة المعدة  
الصحيفة عدد I225 العمود الاول الفصل 6I السطر الثالث  
عوض :

اولا اقرار التربة بالجبال والمنحدرات  
اقرا :

اولا اقرار التربة بالجبال والمنحدرات  
الصحيفة عدد I225 العمود الاول ، الفصل 6I الفقرة الاخيرة  
عوض :

وتعين الغرامة بطريقة التحكيم وتدفع طبق مقتضيات الامر المؤرخ في  
I2 ذي الحجة I305 (20 اوت 1888) الصادر في التصرف الوقتي للاشغال  
العمومية

اقرا :

وتعين الغرامة بطريقة التحكيم وتدفع طبق مقتضيات الامر المؤرخ في  
I2 ذي الحجة I305 (20 اوت 1888) الصادر في التصرف الوقتي للاشغال العمومية  
غير ان الاجراءات المتعلقة بذلك يقوم بها كاتب الدولة للفلاحة الذي يعين  
بالخصوص خبير الادارة

الصحيفة عدد I225 العمود الثاني السطر الرابع والخامس  
عوض :

ويمكن انجاز الاشغال المفروضة عليه نفقاتها بمساعي ادارة الغابات  
اقرا :

ويمكن انجاز الاشغال المفروضة عليه على نفقته بمساعي ادارة الغابات  
الصحيفة عدد I225 العمود الثاني - الفصل 63 - السطر الرابع  
عوض :

ان كانت تلك الارض خاضعة لنظام الغابات  
اقرا :

ان كانت تلك الارض غير خاضعة لنظام الغابات  
الصحيفة عدد I225 العمود الثاني - الفصل 67 - السطر الاول  
عوض :

كل شخص يريد استغلال منتجات غابته بغابة  
اقرا :

كل شخص يريد استغلال منتجات غابته بغابة  
الصحيفة عدد I227 - العمود الاول - الفصل 8I - الفقرة الاخيرة  
عوض :

لا يمكن ادخال اي قطع في الغابة

**الفصل 16 -** عمليات تخصيص الاعتمادات والتصفية وتحرير  
الاذون بالدفع والدفوعات لمصروفات صندوق تنمية الانتاج  
السينمائي خاضعة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل  
والمعلقة بنظام الاحتساب العمومي

وكاتب الدولة للاخبار والارشاد هو الذي يصدر الاذن بدفع  
مصروفات صندوق تنمية الانتاج السينمائي

**الفصل 17 -** موارد صندوق تنمية الانتاج السينمائي  
تتألف من :

(I) الرصيد الصافي ابتداء من صدور هذا القانون للصندوق  
الحاصل المفتوح في الخزينة حسب الفصل 2I من امر  
2I ذي القعدة I375 (30 جوان 1956)

(2) مجموع المعاليم والضرائب التي نصت عليها الفصول  
7 و I8 و I9 و 20 من هذا القانون

(3) المنح الممكن التحصيل عليها من طرف الدولة  
(4) الهبات والوصايا

**الفصل 18 -** يستحدث لفائدة صندوق تنمية الانتاج  
السينمائي معلوم ترسيم يستخلص عند منح الرخص المنصوص  
عليها بالفصل الاول اعلاه

ومبلغ هذا المعلوم يضبطه امر يصدر باقتراح من كاتب الدولة  
للاخبار والارشاد وكاتب الدولة للمالية والتجارة

**الفصل 19 -** يستحدث لفائدة صندوق تنمية الانتاج  
السينمائي معلوم خاص يتحمل به النظارة في قاعات السينما  
ويدعى معلوم المساهمة في تنمية الانتاج السينمائي بتونس

ويقوم هذا المعلوم مقام معلوم الاشتراك الذي اتى به الفصل  
8I من امر 9 جمادى الاولى I366 (3I مارس 1956) والمنقح بامر

2I ذي القعدة I375 (30 جوان 1956)

ويضبط مقدار هذا المعلوم امر يصدر باقتراح من كاتب  
الدولة للاخبار والارشاد وكاتب الدولة للمالية والتجارة

الباب الثاني

### مساندة الدولة للصناعة السينمائية

**الفصل 20 -** في سبيل بعث صناعة سينمائية تونسية  
وخاصة في سبيل التشجيع على انتاج اشربة تونسية يمكن  
بذل قروض بضمان الدولة من طرف بنك تصادق الدولة على  
اعتماده لهذا القرض وذلك في حدود مبلغ اقصى يضبطه سنويا  
قانون الميزانية

**الفصل 21 -** لكاتب الدولة للمالية والتجارة وكاتب الدولة  
للاخبار والارشاد الحق في ابرام اتفاقية مع البنك المصادق  
عليه تضبط الشروط التي تبذل بها هذه المؤسسة مساهمتها  
المالية في دعم الصناعة السينمائية

**الفصل 22 -** لكاتب الدولة للاخبار والارشاد ان يبذل  
تلاشخاص التونسيين الماديين او المعنويين منح تشجيع لاحداث  
او تجهيز او تحسين قاعات للعرض السينمائي في المناطق  
الريفية المفتقرة اليها وذلك في حدود نسبة مائوية مقدارها  
عشرون بالمائة من المداخل السنوية لصندوق تنمية الانتاج  
السينمائي

قانون عدد 96 لسنة 1959

مؤرخ في 15 صفر 1379 (20 اوت 1959) يتضمن ضبط نظام الغابات

### اصلاح غلط

بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 44 المؤرخ في 20 - 23 صفر  
I379 (25 - 28 اوت 1959)